

Digital Media law قانون الإعلام الرقمي

Prepared by Dr. Ashraf Alrai

LAW634

Master of Digital law

Lecture 05



Digital Media law

Lecture 05

LAW634

Master of Digital law



Prepared by
Dr. Ashraf Alrai

- **مسؤولية وسائل الإعلام نحو الدولة (تابع):**
- احترام المؤسسات الدستورية.
- عدم نشر المعلومات الضارة بالمصلحة العامة والديموقراطية.



Chapter
05

مسؤولية وسائل الصحافة والإعلام تجاه الدولة



كما أشرنا، لوسائل الصحافة والإعلام سواء التقليدية أو الرقمية مسؤولية كبيرة تجاه الدولة وليس فقط المجتمع، وهو ما سوف نستكملة.



Chapter

05

□ لوسائل الصحافة والإعلام دور مهم وأساسي في احترام المؤسسات الدستورية في الدولة، من سلطات تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، كونها - أي وسائل الصحافة والإعلام - تعمل كجسر يربط بين هذه المؤسسات والجمهور، كما تعمل على نقل المعلومات، والأحداث، والقضايا المتعلقة بالمؤسسات الدستورية بطريقة شفافة وموضوعية ما يؤدي إلى توعية الناس بالدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في المجتمع.



Chapter

05

□ ومن خلال تقديم تغطية إعلامية موضوعية ومتوازنة للأحداث المرتبطة بالمؤسسات الدستورية، يمكن لوسائل الصحافة والإعلام أن تزيد من وعي الناس بأهميتها ودورها في حماية حقوق المواطنين وضمان استقرار النظام السياسي والدستوري في الدولة، فضلاً عن تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة وحماية المجتمع من الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن الفساد، والبيروقراطية.

Chapter
05

لكن:

□ وعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة المتحققة نتيجة هذا النوع من النشر في وسائل الصحافة والإعلام، والمتمثلة في التواصل والحوار البناء ونشر الأخبار التي يحتاجها المتلقي، أو الجمهور، والارتقاء بالمجتمعات، والتوعية بالحقوق القانونية، والدستورية، ومعرفة ما يدور في العالم الخارجي، إلا أن ذلك لا ينفي وجود العديد من السلبيات التي يمكن أن تؤثر في نشر الجريمة في المجتمع، مثل نشر العادات والمعتقدات الدخيلة على المجتمعات، والمساعدة في الترويج في انتشار الفساد في المجتمع.



Chapter

05

وتضطلع الصحافة الحرة والمستقلة والمهنية - سواء على الإنترنت أو خارجه - بدور أساسي في الأنظمة الديمقراطية؛ فهي توفر معلومات تتيح للمواطنين اتخاذ قرارات بشأن مستقبلهم السياسي، كما يمكن لوسائل الصحافة والإعلام إلزام السياسيين بالرد على الجمهور والتركيز على موضوعات تهم عامة الناس بالفعل، ومن أبرزها التنمية المستدامة والنهوض بالسلام، وحقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، ومنع الاستقطاب، والعنف والحرب، لذلك يجب الدفاع بشراسة عن مكانة الصحافة الحرة التي لا يهيمن عليها الخوف، سواء على الإنترنت أو خارجه، مع ضرورة التزامها بالقوانين، والمُثل العليا للمجتمع.



وليس هذا فحسب، بل تلعب الصحافة دوراً مهماً وأساسياً في التعريف بالأسس والمبادئ التي يقوم عليها الدستور؛ كمبدأ "الأمة مصدر السلطات" على اعتبار أن الشعب هو وحدة سياسية يمارس صلاحياته من خلال العديد من السلطات، وهي البرلمان، والسلطة التنفيذية، والقضائية التي تقوم على تنفيذ القانون، وهي علاقة وإن بدت في ظاهرها علاقة "تكاملية" إلا أن الأصل أن تكون هذه السلطات قائمة على مبدأ الفصل فيما بينها.



كما تعمل وسائل الصحافة والإعلام على التعريف بالسلطة السياسية في الدولة، والنظام الذي تقوم عليه هذه السلطة السياسية؛ فلا يكفي لقيام الدولة، ونشأتها توافر مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً معيناً بصفة دائمة، ومستقرة، وإنما يجب علاوة على ذلك وجود هيئة حاكمة، أو سلطة سياسية على الأفراد الذين يخضعون لها.



- ويمكن تلخيص الدور الذي تقوم به وسائل الصحافة والإعلام في هذا المجال بما يلي:
- تقديم المعلومات بطريقة دقيقة وشاملة: حيث تقوم وسائل الإعلام بتغطية الأخبار السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، وتزويد الجمهور بالمعلومات المهمة التي تساعد على فهم المؤسسات الدستورية، ووظائفها، وأهميتها في الحفاظ على الديمقراطية، والحريات العامة.
 - التحقق من الحقائق ومكافحة الأخبار الزائفة: إذ يساعد الإعلام في مكافحة الأخبار الزائفة، والتضليل، والتأكد من صحة الأخبار، والمعلومات التي يتم نشرها، كما يساعد على تحقيق الشفافية والمساءلة والثقة في المؤسسات الدستورية.



- الحفاظ على حرية الصحافة والإعلام: إذ تعد حرية الصحافة والإعلام حقاً أساسياً في المجتمعات الديمقراطية، حيث تسمح بتبادل الأفكار والآراء والمعلومات بحرية، كما يمكن للإعلام أن يساعد في الحفاظ على هذه الحرية، والتأكد من عدم وجود أي قيود غير مبررة على حرية التعبير، والصحافة.
- الإبلاغ عن الفساد والانتهاكات: حيث يمكن للإعلام أن يساعد في الكشف عن الفساد والانتهاكات المرتبطة بالمؤسسات الدستورية، والتأكد من محاسبة المسؤولين عنها، وهو ما يساعد في تعزيز المساءلة والشفافية والثقة في المؤسسات الدستورية.



دور وسائل الصحافة والإعلام في عدم نشر
المعلومات الضارة بالمصلحة العامة
والمفاهيم الديمقراطية



يتعلق مفهوم المصلحة العامة بمفهوم الدولة ككل، وقد ظهر وبرز مفهوم المصلحة العامة بوجود الدولة؛ حيث كانت الدولة وحتى نهاية القرن الثامن عشر تقوم بمهام الأمن، والقضاء، والجيش، وهو ما كان يسمى سابقاً بمفهوم الدولة الحارسة لكن رقعة هذا الدور اتسعت لتشمل العديد من المجالات التي كانت حكرًا على الأفراد، وهو ما يتعلق بتحقيق المصلحة العامة.



وعلى الرغم من المحاولات الفقهية الكثيرة لتعريف مفهوم المصلحة العامة إلا أن لا تعريف محدداً يمكن أن ينطبق على فكرة المصلحة العامة التي تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، وفي ذلك فقد اكتفى القانون فقط بالنص على الصور التي تمثل تحقيقاً للمصلحة العامة من دون أن يتعرض لتعريفها



وباعتبار أن المصلحة العامة تعمل على تحقيق مصلحة المجتمع يتوجب على وسائل الصحافة والإعلام عدم نشر أية معلومات يمكن أن تضر بالمصلحة العامة، وتقوض حكم القانون، أو الخروج عليه، أو الافتئات عليه بما يشكل خروجاً على مفاهيم الضوابط التي يجب الالتزام بها؛ وهي تعبر بحرية عن الآراء، والأفكار، والمعتقدات في هذا المجتمع.



ويشكل قيام الدولة بالممارسات التي تحقق المصلحة العامة شكلاً من أشكال السيادة؛ حيث تتمتع الدولة بالسيادة، وتستأثر بها ومعنى ذلك أن تكون لها الكلمة العليا التي لا يعلوها سلطة أو هيئة، وبالتالي فهي تسمو على الجميع وتفرض نفسها باعتبارها سلطة أمرة عليا، وللسيادة مظهران، وهما المظهر الداخلي بأن تبسط سلطانها على إقليم الدولة وتقوم بالممارسات التي تحقق المصلحة العامة من جهة، ومظهر خارجي بعدم الرضوخ لدولة أجنبية، وبما يمكن أن يقوض مصلحة المجتمع.



أما فيما يتعلق بمفاهيم الديمقراطية؛ ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى جاءت دساتير العديد من دول العالم لتقرر بالنص على نظام الحكم الديمقراطي سواء كان ذلك صراحة أو بالنص على أن الأمة أو الشعب هو مصدر السلطات



والديموقراطية العديد من المظاهر، والتي تتمثل - كما نرى - فيما يلي:

- الانتخابات الحرة والنزيهة؛ حيث تعتبر الانتخابات المنظمة بشكل دوري والتي تتيح للمواطنين الفرصة للاختيار بحرية بين مرشحين مختلفين، هي أساس الديمقراطية، لذا يجب أن تكون هذه الانتخابات عادلة وشفافة، بدون أي تدخلات أو تزوير.



- الحرية الفردية؛ إذ يجب أن يتمتع المواطنون بحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع والتظاهر، وحرية الصحافة والإعلام، وحرية الدين والمعتقد.
- حكم القانون، وذلك بوجود نظام قضائي مستقل وموثوق به، يضمن تطبيق القانون من دون تحيز أو تمييز.



- التوازن بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، وأن تكون كل سلطة مُستقلة عن الأخرى، وأن يكون التعاون بينها بما لا يخل بمبدأ الفصل بين السلطات الذي أشرنا له سابقاً.
- المشاركة المدنية؛ فلا بد من أن يتاح للمواطنين الفرصة للمشاركة في صنع القرارات السياسية، وأن تكون هناك مؤسسات مدنية تسهل هذه المشاركة.



- حماية حقوق الأقليات؛ حيث يتوجب أن يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية، بغض النظر عن اختلافاتهم في الجنس، والعرق، والدين، واللغة، أو أي عامل آخر.
- الشفافية ومكافحة الفساد؛ إذ لا بد من أن تكون هناك شفافية في عمل الحكومة والمؤسسات العامة، وأن تتم مكافحة الفساد بكل حزم.
- احترام الحقوق الأساسية وذلك باحترام النظام الديمقراطي لحقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها.



ونرى أن المصلحة العامة تمثل في بعض الأوقات قيماً على ممارسة الديمقراطية لكن ذلك لا يجب أن يشكل خروجاً على احترام القيم الديمقراطية؛ حيث تقوم بعض الدول أحياناً بتقييد نشاطات أو ممارسات معينة تعد من أسس الديمقراطية من أجل تحقيق المصلحة العامة، كما هو الحال بالنسبة لإعلان قانون الدفاع في بعض الحالات الطارئة أو إعلان الأحكام العرفية، حفاظاً على المجتمع بسبب ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وصحية معينة.



كما تقوم الصحافة بدور مهم في القيام بالنقد من أجل تحقيق المصلحة العامة؛
فدق النقد هو حق أساسي، ويعتبر أحد الركائز الأساسية لحرية الرأي والتعبير.



لكن النقد للمصلحة العامة ليس حقاً لوسائل الصحافة والإعلام من دون قيد أو شرط؛ إذ لا بد من توافر مجموعة من الشروط اللازم توافرها في النقد للمصلحة العامة؛ والتي سنتناولها تالياً، والتي تتمثل في:

1. أن ينصب النقد على الواقعة وأن لا يتعدى لصاحبها إلا بحدود معينة وأن تكون الواقعة صحيحة وموضوعية.
2. صياغة الواقعة في عبارات ملائمة.



3. أن تكون الواقعة ذات أهمية كبيرة أو مفيدة اجتماعياً.
4. حسن النية في حالات محددة وأن يكون النقد من أجل تحقيق هذه المصلحة العامة



كما تسهم وسائل الصحافة والإعلام في توفير التحليل والتفسير لهذه الأحداث والتحديات التي تواجه الدولة، وتوفير تقارير دقيقة وموثوقة حول النشاطات الإرهابية والتحركات الإجرامية، والتحذير من التهديدات الأمنية المحتملة، ونشر الأخبار والمعلومات التي تتعلق بالأمن الوطني، والتحذير من التهديدات الأمنية، والسلامة العامة، وتوفير التوجيهات، والإرشادات للجمهور حول كيفية التعامل مع هذه التهديدات، وكذلك نشر الأخبار والمعلومات التي تتعلق بالدفاع المدني، والاستعداد للطوارئ، وتوفير التوجيهات، والإرشادات حول كيفية التعامل مع الحوادث الطارئة.



تلعب وسائل الصحافة والإعلام دوراً حيوياً في الدفاع عن الحريات العامة، وتوفير المعلومات الدقيقة والموثوقة للجمهور، حول القضايا والأحداث الهامة في المجتمع، كما أشرنا سابقاً، وبما يشمل الحصول على المعلومات ونشرها من دون الخروج على القواعد القانونية النازمة للمجتمع.



وذلك من خلال تقديمها للأخبار والمعلومات والتحليلات والتقارير المتعلقة بالأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تهم المجتمع وبما يسهم في تعزيز الوعي العام والتوعية بالقضايا الهامة والمتعلقة بالحقوق والحريات، وحماية حقوق الأقليات والمجموعات الضعيفة في المجتمع، وتوفير منصات نقاش وحوار فاعل تحسن من فهم المجتمع للقضايا المتعلقة بالحقوق والحريات العامة.



وتسهم وسائل الصحافة والإعلام في تعزيز الحريات العامة والديموقراطية وحقوق الإنسان على النحو الذي أشرنا له سابقاً، كما تلعب دوراً في الحفاظ على مصالح المجتمع والدفاع عنه عبر الكشف عن قضايا الفساد وتعزيز التوعية بأهمية الالتزام بالقانون في المجتمع، واحترام العدالة وحق المجتمع فيها والحفاظ على الشفافية في نظام العدالة.



وذلك من خلال التحقق من صحة المعلومات وتوثيق المصادر وتقييم أداء الجهات المسؤولة عن إدارة العدالة والتأكد من أنها تؤدي واجباتها بمصداقية وشفافية، والإبلاغ عن الجرائم والمخالفات التي يتم ارتكابها في المجتمع، وذلك بشكل متوازن يساهم في ضمان تطبيق العدالة وحماية حقوق المجتمع.



تطبيقات قانونية لدور الصحافة في احترام المؤسسات الدستورية وحماية المصلحة العامة



الصحافة وحماية المصلحة العامة
الصحافة كأداة للرقابة المجتمعية:

إن تقوم وسائل الإعلام في العالم العربي بدور فاعل في مراقبة الأداء الحكومي
وكشف الفساد وتوضيح السياسات العامة، مما يسهم في حماية المصلحة العامة.



في السعودية، تُشجع الصحافة الرسمية والخاصة على التوعية الاجتماعية ومكافحة الفساد بالتعاون مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، ضمن أطر قانونية تحفظ الأمن الوطني وتراعي المصالح العليا للدولة.



بين المصلحة العامة وحق الجمهور في المعرفة:

التحدي القائم أمام الصحفي العربي هو كيفية الموازنة بين حق النشر وواجب التحفظ، خاصة في القضايا ذات الحساسية الأمنية أو السياسية.

في الإمارات والسعودية، تُعتبر حماية الوحدة الوطنية والأمن المجتمعي أولوية عليا، وتذُف التغطيات الإعلامية لهذه المعايير لضمان عدم الإضرار بالمصلحة العامة.



كما أنه في الإمارات والسعودية، تلعب الصحافة دوراً محورياً في ترسيخ قيم الولاء والانتماء الوطني، وتعزيز صورة الدولة ومؤسساتها في الداخل والخارج.



وفي الأردن والمغرب وتونس، ساهمت الصحافة في تعزيز ثقافة المساءلة والشفافية، من خلال التوعية بأهمية احترام الدستور والقانون كضمانة للمصلحة العامة.



التحديات القانونية والمهنية

- غياب أو محدودية قوانين حرية تداول المعلومات في عدد من الدول العربية.
- الحاجة إلى تعزيز الثقافة القانونية لدى الصحفيين في فهم الحدود بين حرية التعبير والمسؤولية القانونية.
- تأثير الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي في تجاوز الضوابط المهنية.
- ضعف التنسيق بين الهيئات الإعلامية والقضائية في ضبط الممارسات الصحفية بما يحفظ الحقوق ويصون المؤسسات.



كما تسهم وسائل الصحافة والإعلام في توفير التحليل والتفسير لهذه الأحداث والتحديات التي تواجه الدولة، وتوفير تقارير دقيقة وموثوقة حول النشاطات الإرهابية والتحركات الإجرامية، والتحذير من التهديدات الأمنية المحتملة، ونشر الأخبار والمعلومات التي تتعلق بالأمن الوطني، والتحذير من التهديدات الأمنية، والسلامة العامة، وتوفير التوجيهات، والإرشادات للجمهور حول كيفية التعامل مع هذه التهديدات، وكذلك نشر الأخبار والمعلومات التي تتعلق بالدفاع المدني، والاستعداد للطوارئ، وتوفير التوجيهات، والإرشادات حول كيفية التعامل مع الحوادث الطارئة.



وبالتالي، تؤدي الصحافة العربية دوراً محورياً في تعزيز احترام المؤسسات الدستورية وحماية المصلحة العامة، لكنها تحتاج إلى منظومة قانونية متطورة تحميها وتوجهها في آن واحد.

ويبرز النموذج السعودي والإماراتي مثالاً واضحاً على التكامل بين الحرية والمسؤولية، حيث تُمارس الصحافة دورها التوعوي والرقابي ضمن أطر تحافظ على استقرار الدولة وهيبتها.

إن مستقبل الإعلام العربي يتطلب مزيداً من التوازن بين حرية التعبير والمصلحة العامة، بما يضمن قيام الصحافة بدورها كسلطة رابعة واعية ومسؤولة في خدمة الوطن والمجتمع.



ومن هنا فقد تناولنا في هذه المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

- **مسؤولية وسائل الإعلام نحو الدولة (تابع):**
- احترام المؤسسات الدستورية.
- عدم نشر المعلومات الضارة بالمصلحة العامة والديموقراطية.





Thank You

